ملتقى التأثيـــر المدني
CIVIC INFLUENCE HUB

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

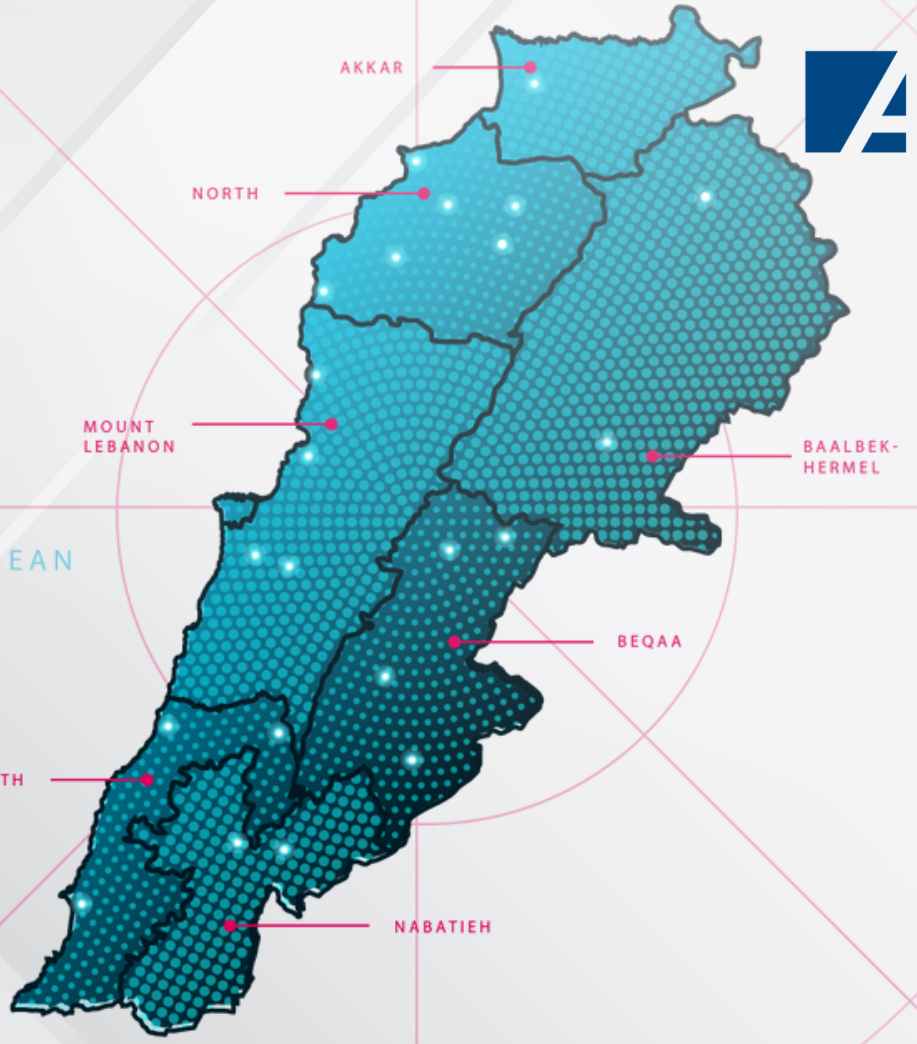

القضيَّة اللُّبنانيَّة
التحدّيات والمخاطِر وديناميَّات الإنقاذ

إعداد
زياد الصَّائغ

سبتمبر / أيلول 2023

مقدّمة

عاشَ لُبنانُ على مرّ العُصُور، قبل تشكُّله دولة لبنان الكبير (1920) وبعدها، عاشَ في خَطرٍ داهِم. من الحقيقيّ بمكان أنَّ مصادِر كثيرٍ من هذا الخَطَر كانت إقليميَّة-دوليَّة، لكنَّهُ من الحقيقيّ أيضًا أنَّ مصادِر كثيرٍ من هذا الخَطَر أيضًا كانت وطنيَّة، أو بتعبير أكثر دقَّة داخليَّة، إذ في كُلّ مفاصِل هذين الخطرين كُلٌّ بحسب تعقيداته، كانت هشاشَةُ الوطنيَّة وضُعفُ مناعَةُ الانتماء فاعِلًا مؤسِّسًا في تكبيلِ الإراداتِ الوطنيَّة الباحِثة عن دولةٍ قويَّة.

تكبيلُ الإرادات الوطنيَّة يحتاجُ تفكيكًا مفاهيميًّا وفَهمًا عملانيًّا، إذ إنَّ التِباساتٍ متعدّدة المستويات أحاطَتهُ. من هُنا تأتي هذه الوَرَقَة إضاءَةً على تحدّيات القضيَّة اللُّبنانيَّة الرَّاهِنة، من التحدّيات، إلى المخاطِر، إلى ديناميَّات الإنقاذ، وهي تبتعِدُ عن السَّرد التَّأريخيّ، أو الاسترسال التَّفصيلي، وتكتفي بسعيٍ مكثَّف لمقاربة واقعِ ما يواجِهُ الدَّولة اللُّبنانيَّة المخطوفة في أمنِها القوميّ (**National Security**)، والشَّعب اللُّبناني الرَّهينة في أمانِه الإنساني (**Human Security**). في هذا السِّياق يندرجُ الغوصُ في فَهمِ طبيعَة السِّمات الإشكاليَّة للقضيَّة اللُّبنانيَّة مع الحاجة إلى تصويبٍ للمفاهيم والمسارات، حتَّى بُلوغ ما يَطمَح إليه الشَّعب اللُّبناني من قِيام دولةٍ سيِّدة حرَّةٍ مستقلَّة، دولة المواطنة والتعدُّديَّة في العيشِ معًا ويتبدَّى جليًا، في هذا السِّياق، أنَّ الدَّولة بمعنى قِيامِها ووظيفتها، كما المواطنة بجَوهر التِزاماتِها الأخلاقيَّة والدُّستوريَّة والسِّياديَّة والإداريَّة، يتبدَّى جليًا أنَّ هذين العُنصُرين حاسِمَين في أيّ أُفُق لعَودَةِ لُبنان إلى حقيقة كيانِه القائِم في الحريَّة والتعدُّديَّة والعيش معًا، تحميه سياساتٌ عامَّة مستدامَة، مَنبَعُها الدُّستور، وليس غير الدُّستور، وتؤمِّنُ رُسُوخَهُ دولة قانونٍ وحقّ، وحَوكمة رشيدة.

كُلُّ ما سَبَق يحكي مشهديَّة تؤشِّرُ إلى أنَّ المُستَهدَف ممَّا يواجِهَهُ الشَّعب اللُّبناني اليوم، هو القضيَّة اللُّبنانيَّة بهُوِيَّتِها ونموذجِها الحضاريّ، والجمهوريَّة بقيمها من حُريَّة، وديموقراطيَّة، وتداول سِلمي منتظِم للسُّلطة وبالتَّالي لا بُدَّ من وعي مفاصِل هذا الاستِهداف، وبعدها استِجلاءُ مضامينه حتَّى استِشعار إمكانات التحرُّر منه، وترميم مسالكه مهما كانت وعِرَة.

1. لبنان والخطر على الهويَّة والدَّولة

لبنان بهويَّتِه الوطنيّة في خَطَر. مُنْذُ عُقودٍ تتعرَّض الهويَّة اللّبنانيّة لتدميرٍ منهجيّ وجريمة منظَّمة. التَّدمير المنهجيّ قائمٌ أوَّلًا على الإخراج الكامِل للخير العامّ من الشأنِ العامّ والسُّلوكيَّات السِّياسيّة . وقائمٌ ثانيًا على استِبدال الانتماءَات الوطنيّة بانتِماءاتٍ عابِرةٍ للحُدود. وقائمٌ ثالثًا على تغليب التّحالُفات السِّياسيّة الهجينة لِتَكريس مواقِع نفوذ على حساب صون حقوق الشَّعب اللُّبناني. وقائمٌ رابعًا على الانسياق لخيارِ إنهاء صيغة العيش معًا على قاعِدة أنّها فشلت على مدى المئة عامًا الماضية. وقائمٌ خامسًا على ضربِ العقد الاجتِماعي المبنيّ فيه على حقوق الأفراد والضمانات للجماعات الرّوحيّة المكوّنة له، من خِلال الانقضاض على قِيَم الحُرِيَّة، والتعدُّديَّة، والعدالة، والمساواة، وحقوق الإنسان، والمساءَلة، والمحاسبة. وقائمٌ سادسًا على التذاكي بتوريط لبنان بتوطينٍ مباشر وغير مباشر للّاجئين الفلسطينيّين واللّاجئين السُّوريّين فيه بفِعل سوء حوكمة لهاتين الأزمتين الخطِرَتين. وقائمٌ سابعًا على تفريغ لبنان من مواطناتِه ومواطنيه الأصليّين بفعل تغييب الخدمات الماليَّة والاقتِصاديَّة والاجتِماعيَّة والتربويّة والاستشفائيّة عنهُم، أو فرض نمط عيش عليهم لا يشبههم. وقائمٌ ثامناً على انتهاك سيادة الدُّستور وحُكْم القانون بما ينفي كُلّ حماية للمواطنات والمواطنين.

ولُبْنانُ بدولتِه المدنيَّة الدُّستوريَّة في خَطَر. منذ عُقُودٍ تتعرَّض الدَّولة اللّبنانيّة لتدميرٍ منهجيّ وجريمة منظَّمة. التّدمير المنهجيّ قائمٌ أوَّلًا على رفضِ تطبيق الدُّستور بكامِل مُنْدَرجاتِه. وقائمٌ ثانيًا على تحويل المؤسَّسات الدّستوريَّة مواقِع نفوذٍ لزعاماتٍ إستَوْلَت على طوائِفها. وقائمٌ ثالثًا على تفكيك المؤسّسات الدّستوريّة وتكريس شغورٍ في مواقع أساسيّة منها، بتجويف حقيقة الحُكْم التَّشاركيّ، وتشويه معنى "الدّيموقراطيّة التّوافقيّة" و"الميثاقيّة"، وتحويلهما إلى نظام فيتو تعطيليّ، أو إطار حوار غير دستوريّ رديف للمؤسَّسات ومحتلّ لها. وقائمٌ رابعًا على نشوءِ وتمدّد ميليشيا مسلَّحة بأيديولوجيّة وأجُنْدَة غير لبنانيّة تضرب سيادة الدَّولة. وقائمٌ خامسًا على تكريس الإغتيالِ السِّياسي مسارًا للتَّطويع والتَّرهيب وكمّ الأفواه السِّياديّة الحرَّة أو حتَّى ذات الرأي الآخر. وقائمٌ سادسًا على تعميم الفساد، وتجارة الممنوعات، والتهرُّب الضريبي، والتهريب على الحدود، وتبييض الأموال، وسرقة المال العام، في مسارٍ يدعَمُ التَّرغيب واستقطاب النّفوذ في ما يُناقِض احترام حقوق الشَّعب اللّبناني. وقائمٌ سابعًا على ترويعِ القضاء اللُّبناني وانتِهاك استقلاليّته، ومنع كَشْـــفِ الحقيقة وإحقاقِ العدالة في جريمة تفجير مرفأ بيروت (**2020/08/04**)، وكلّ جرائـم الاغتيـال السّيـاسـيّ، كمـا كُـلّ قضايا الفسـاد.

وقائمٌ ثامنًا على عدم تطبيق قرارات مجلس الأَمن ومنها **1559, 1680, 1701, 2650**، وكُلّ قرارات جامعة الدّول العربيّة ذات الصّلة، مع دَفْع لُبْنان قسرًا إلى الانخِراط في صراعاتٍ إقليميَّة ودوليَّة، بما يُناقِضُ سياسة تحييده التي هي في أساسِ قيامِه دَوْلةً وكيانًا، ويُعطِّل علاقته السويَّة بأشقّائِه العرب وأصدقائه في المجتمع الدَّولي، وبالتَّالي عزلِه عن شراكتِه مع العالم الليبراليّ الحرّ.

إنّ كلَّ ما سبق يؤكّد الخَطَر الكيانيّ الوجوديّ الذي يواجهُه لبنان بهويّته ودَولتِه، ما يهدّد الأمن والسَّلام الإقليميّ والدَّوليّ. من هُنا من المُلّح بمكان، وبِقَدْر التمسّك بتطبيق اتّفاق الطّائف، والقرارات الدّوليّة الصّادرة عن الأُمم المتّحدة ومجلس الأمن الدّولي والقرارات الصّادرة عن جامعة الدُّول العربيّة، بهذا القَدْر من المُلّح مُقاربة طبيعة هذا التّهديد من بابِ الحاجة إلى تعديل ميزانِ القوى الحالي. هذا التَّعديل لميزان القِوى يبرُزُ من خلال استِعادة زمام مبادرة بناء الدولة المدنيَّة، دولة المواطنة الحرَّة السيّدة العادلة المستقِلَّة، وهذه الاستِعادة لا تستقيمُ إلَّا بفهم الإشكاليَّات التي تُعيق هذا البِناء.

2. لبنان الهُويَّة والدَّولة

الإشكاليَّة الأخلاقيَّة

لا يُمكن تشكيل هويَّة وطنيَّة، وبموازاتها إطارها المؤسَّساتي الدَّولتيّ (**State Institutions**)، إن لم يربِط بين مواطناتِها ومواطنيها، أيًّا كانت انتِماءَاتهُم الموحَّدة أو المركَّبة، عَقدٌ أخلاقيّ يتعلَّقُ بالخيرِ العامّ. الخيرُ العامّ بُنيَة عضويَّة في أيّ عقدٍ اجتِماعيّ، وفي كُلّ عمارَةٍ دستوريَّة.

بالاستِناد إلى هذه المُعَادلة، يجب الاعتِرافُ بشجاعة أنَّ الإشكاليَّة الأُولى التي تواجِه لبنان بهُويَّتِه ودَولَتِه تكمنُ في تحلُّل المنظومة الأخلاقيَّة، ما انعكَس انتِفاءً لنِظَام القِيَم المشتركة، ونِظام المصالح المشتركة، بين مكوّنات الشَّعب اللُّبنانيّ، ما مهَّد السَّبيل لاختِراقاتٍ مشبوهة من كُلّ الاتّجاهات، وفي كُلّ الاتّجاهات، وعطَّل الانتِظام العامّ بموجب ما يفرِضُه الدُّستُور، وتفترضه المصلحة العامَّة.

قد يُخيَّلُ للبعض أو للكثيرين، بل حتَّى للأغلبيَّة المُطلَقَة أنَّ الإشكاليَّة الأخلاقيَّة لَيسَت هي الدَّاءُ، بل يُمكن وضعُها في خانَة عوارِض الانقِلاب على الدُّستور، واستِباحَةِ السِّيادة، وتعميم الفَسَاد، والحقيقَةُ أنَّ الخَلَل في المنظومة الأخلاقيَّة يبقى المسبِّبَ الجَوهريّ لهذه العَوَارض.

في أيّ حال، مُعَالجة الخَلَل في المنظومة الأَخلاقيَّة لإعادَة تشكيل مناعَة لُبنان هُويَّة ودَولة، وبالقَدر الذي يذهب فيها الرَّأي إلى أنَّها وثيقَةُ الصِّلَة بالتَّربيَّة المدنيَّة، لكنَّ قِراءَةً معمَّقَة للفَشَلِ الذي مُنِيَت به التَّربيَّة المدنيَّة، وعبَّر عن هذا الفَشَل ما نعيشُه في لبنان اليَوم، بالقَدرِ عينه يقتضي منَّا هذا الفشل اعترافًا شجاعًا ثانيًا بأنَّ الذّهنيَّة المركنتيليَّة الزَّبائِنيَّة التَّحاصُصيَّة التَّبعيَّة، مع موجاتٍ من الارتِجال والدّيماغوجيا والشَّعبويَّة والتَّهويل والتَّحريض والاستِقواء والاغتيال، هي ما يجِبُ مُعالجتُه في حِوارٍ عميقٍ حول معنى أن نكون مواطناتٍ ومواطنين لُبنانيّين في وطنٍ يفتخِرُ بنا، ودولَةٍ نفتَخِرُ بها. وهذا يستدعي إنضاج فهم ما نُعَاني مِنهُ من إشكاليَّةٍ دُستوريَّة، إنطِلاقًا من الإشكاليَّة الأخلاقيَّة.

3. لبنان الهُويَّة والدَّولة

الإشكاليَّة الدُّستوريَّة

منذ قِيام دولة لبنان الكبير (**1920**) أقرّ مهندِسُ هذا المسار الحضاريّ المثلَّث الرَّحمات البطريرك الياس الحويّك أنَّهُ ينشأُ على قاعِدة "**الرَّابطة الوطنيَّة**" وليس "**الرَّابطة الطَّائفيَّة**". لم يؤكّد البطريرك الحويك هذه الرّؤية في مواجهة التعدُّديَّة التي جَمَعت مناطق لبنان، وفي صُلبِها التعدُّديَّة الدّينيَّة، بل أَصرَّ على طابَعَ الفرادَة في تلاقي كُلّ المكوّنات الماقبل-لبنانيَّة موحَّدة حينها، طابع الفرادَة الحضاريَّة التعدُّديَّة في نموذجيَّة العيش معًا. تسويقُ أنَّ لبنان طائفيّ النشأة مشبُوهٌ على ديماغوجيَّات مبتورة. وتسويقُ أنَّ تجرِبَة العيشِ معًا منذ 1920 تحت سقف الدُّستور فشلَت مشبوهٌ أيضًا على أيديولوجيَّاتٍ مُستَوردَة. وتسويق أنَّ الدُّستور التشارُكي ولَّاد أزمات يشي بسِياقاتٍ هجينة.

إنَّ إدراج مادَّةٍ في الدُّستور اللُّبناني منذ العام (**1926**) تُحاكي الحاجة إلى الانتِقال إلى دَولَة المواطنة، بعد تثبيت النِّظام التَّشارُكيّ، والتأكيد على ذلك في دستور الجمهوريَّة الأولى (**1943**)، ودستور الجمهوريَّة الثانيَة (**1989**) مع ما ورد من إصلاحاتٍ بنيويَّة وحَسم لمسألة سيادة الدَّولة اللُّبنانيَّة بحصريَّة امتِلاكِها السِّلاح واستِعمالِها العُنف، هذا الإدراج للمادَّة الـ **95** يُشيرُ دون أيّ لَبسٍ إلى أنَّ الخَلَلَ لم يكُن في الدُّستور بل في الانقِلاب عليه، خصوصًا أنَّ أيًّا من بنودِه لم يُطبَّق عمدًا عن سابِق تصوُّر وتصميم.

بالإضافَةِ إلى المادَّة **95** من الدُّستور، الدَّاعِيَة إلى " تشكيل الهيئة الوطنيَّة لإلغاء الطَّائفيَّة"، ثمَّة حُزمة مُتكامِلة من الإصلاحات، وأهمَّها إنشاءُ مجلس شيوخ بما يضَعُ الضمانات للمكوّنات الدّينيَّة فيه، وانتِخاب مجلس نوَّاب خارج القيد الطَّائِفيّ، وتنفيذ اللَّامركزيَّة الإداريَّة الموسَّعة، مع موجِبَات الالتِزام بالميثاق الوطني الواضِحة المعالم بتحييد لبنان عن الانخِراط في سياسة المحاوِر والصِّراعات الإقليميَّة والدَّوليَّة، وحصر السِّلاح بيد القوى العسكريَّة والأمنيةوالشَّرعية، وإنفاذ استقلاليَّة القضاء، فَهَل تمّ تطبيق كُلّ ما سَبَق؟

بالتَّالي، يتبدَّى جليًّا أنَّ لبنان الهويَّة والدَّولة يُعاني تدميرًا للدُّستور، وليس خَلَلًا في الدُّستور. لا يعني هذا حَتمًا تجاهُل ما قد يكُون حَمَلَهُ الدُّستور من ثغرات، لكنَّ شيطنة الدُّستور من هؤلاء المنقلِبين عليه، أو من أولئك الباحثين عن خيارات مستجِدَّة ليس إلَّا لتسطيحٍ في تشخيص طبيعة المعركة السِّلميَّة مع منظومة تحترف الجريمة المُنظَّمة على الجمهوريَّة اللُّبنانيَّة، فهؤلاء وأولئك بات يجمَعُهما حلفٌ موضوعيّ قاتِل لاختِبار لبنان التَّاريخيّ، يُهدِّدان من خِلالِه نموذجيَّة التَّجربة اللُّبنانيَّة.

4. لبنان الهُويَّة والدَّولة

الإشكاليَّة السِّياديَّة

من غير المأمُول نجاحُ هويَّة وطنٍ وتشكيل دَولة إن شاب الهويَّة والدَّولة إشراكٌ في السِّيادَة. الإشراكُ يعني ازدواجيَّة أو أكثر في امتِلاك قرار السِّلم والحَرب، كما في القُدرَة الوقِحَة على التمتُّع بحيِّز واسِع أو كُلّ الحيِّز للتسلُّح واستِخدام القُوَّة خارجَ المؤسّساتِ الشرعيَّة للدَّولة.

أوليَسَت الإشكاليَّة هُنا سياديَّةً بامتياز؟ الحقيقَةُ أنَّ الانقلاب على الدُّستور سَمَح بقِيام منصَّاتٍ ما فَوق الدَّولة، لبنانيَّة الظَّاهر بأجندة غير لُبنانيَّة، وغير لبنانيَّة بأجندة غير لُبنانيَّة، أَعلنَ فيها القيّمون عليها توقّهُم معًا إلى "وَحدَةِ السَّاحات" في انتِماءٍ عابرٍ للحدود. هُنا يستحيل المأزِقُ الطَّائفيّ المُعَسكَر المُلتَزم دورًا غير لُبنانيّ تهديدًا للكيان والدَّولة.

الإنتِماءُ العابرُ للحدود، مرفودًا بتشكيلاتٍ منظَّمة داخِل الحدود وعابرَة لها، هُوَ في صميم الإشكاليَّة السِّياديَّة التي تستبيحُ الشَّرعيَّة اللُّبنانيَّة ومؤسَّساتِها الرَّسميَّة، إلى حدّ وَضع لُبنان بوَجهِ جامعة الدُّول العربيَّة والأُمم المتَّحدة، وهو العضو المؤسِّس فيهما، وموقعِهُ مؤثِّر في مسار السَّلام الإقليمي والدَّوليّ.

في هذا السِّياق، من المُلحّ بمكان إعادَةُ تحديد مَفهوم الأمنِ القوميّ للُبنان والأمان الإنساني للشعب اللُّبناني غير المقصور على الجانِب الأمنيّ والعَسكري، بل يتوسَّعُ ليَشمَل السِّياسة الخارجيَّة، مع كُلّ القِطاعات الحيويَّة خصوصًا القطاعين الاقتِصادي والمالي، وهيكليَّة الحماية الاجتِماعيَّة، عدا ذلك سيسقَط شكلُ الدَّولة المتبقي.

5. لبنان الهُويَّة والدَّولة

الإشكاليَّة الإداريَّة

تسخيرُ إدارات الدَّولة في خِدمَة مواقِع نفوذٍ سياسيَّة ورؤى أيديولوجيَّة تتغطَّى بحالاتٍ طائفيَّة مذهبيَّة أنهى وظيفة الدَّولة النَّاظِمة للعقد الاجتِماعي الذي يَجمَعُ الشَّعبَ اللُّبناني من ناحِيَة، ودمَّر مكامِنَ الميزات التَّفاضُليَّة التي كان يتمتَّعُ بها لُبنان من ناحِيَةٍ أُخرَى. ففي حين تمَّ تطويع القِطاع العامّ واستِنزافه، كان ترغيبٌ أو ترهيبٌ للقِطاع الخاصّ، مع استِغلالٍ إختراقيّ لبعض المجتمع المدنيّ. هكذا تمَّ إسقاط التَّوازُن بين القِطاع العامّ والقِطاع الخاصّ والمجتمع المدنيّ. هذا الإسقاط المتمادي مستمرّ في ترسيخِ الإشكاليَّة الإداريَّة، بمعنى منع الانكِباب على صياغة السِّياسات العامَّة من ناحِيَة، واغتيالِ الحَوكمة الرَّشيدة من ناحِيَةٍ أُخرى.

إستطاعَت قِوى الأَمر الواقِع ضربَ النَّبض الذي يصِل المواطن بفِكرَة الدَّولة، وتورَّط المواطن اللُّبناني بتسهيل هذه المُهمَّة إنطِلاقًا من ذهنيَّة الحاجَة إلى الخِدمة أو إلى غطاءٍ قانونيّ بأيّ كلفة، ناهيك عن نشوءِ كارتيلات وشبكاتٍ منظَّمة إحترفت تشييد عمارات إداراتٍ رديفَة، ومسالِك تنفيذيَّة يُشرعِنُها خطَ بيانيّ يُفَصِّلُ القوانين على قِياسِ احتياجاتِ أسيادِه بل حتَّى أزلامِه.

الإشكاليَّة الإداريَّة تُشكِّلُ خطرًا كيانيًا على الهُويَّة والدَّولة، إذ تُنهي الوساطة النَّزيهة بين الفِعلِ السِّياسيّ والحقّ الطَّبيعيّ بالحُصُولِ على الخِدمَة العامَّة، ومن الضروريّ بمكان افتِتاحُ النِّقاش الهادئ حول طبيعة السِّياسات العامَّة التي يحتاجُ لُبنان تبنّيها، مع توضيح مقوّماتِ الحوكمة الرَّشيدة التي تحكي صوابيَّة هذه السِّياسات من عدمِها.

6. لبنان الهُويَّة والدَّولة

الإشكاليَّة السياسيَّة

"من السِّياسة إلى السِّياسات" مُعادلة أَطلَقَها **"ملتقى التأثير المدني" (CIH)*** في العام **2012** ليُثبِت حقيقَةَ أنَّ مسالِك العمل السِّياسيّ في لُبنان خرجَت عن مبادئِها الأَخلاقيَّة، والدُّستوريَّة، والسِّياديَّة، والإداريَّة السَّليمَة. لَيسَت السِّياسة سوى الانخِراط في الشأن العامّ من أجلِ خدمة الخير العامّ. قد ينحازُ البعض إلى اعتِبار هذا التَّحديد للسِّياسة من قبيل اليوتوبيّ، أو الوجدانيّ، أو الطوباويّ، فيما الصَّحيحُ أنَّ لا قيمَة للسِّياسة إن لم تترسَّل لتحقيق أمن وسلام وازدهار المجتمعات من خلال ضمان حقوق الأَفراد، مع توسيعٍ للدّيموقراطيَّة بما هي تداوُلٌ سلميّ ومنتظم للسُّلطة يقودُ ذلك كُلُّه برامِج حُكمٍ تُعِدُّها وتتبنَّاها أحزابٌ، وينخرِط في الرَّقابة على حُسنِ مضامينها، وحُسنِ تنفيذها الرَّأي العامّ، وهذا مُتأصِّلٌ في موجِبَات المساءَلة والمحاسبة في القضاء، وفي صناديق الاقتِراع على حدٍّ سواء.

إنتهكت السِّياسة اللُّبنانيَّة، أو لنقُل سياسة سياسيَّات وسياسيّي لُبنان كُلّ ديونتولوجيا الخير العامّ. نَشَرت خيارات المقايضات، والصَّفقات، والاستنسابيَّات، والزّبقيَّات، والرَّماديَّات، والانتِهازيَّات، والتَّعطيلات، مع تحويل النِّظام التَّشاركيّ إلى فيتوقراطيَّة قاتِلَة. أنَّهُ نَشرٌ خبيث استطاعَ الصُّمُود حتَّى العامّ **2019**، حين كانت فيها **17** تشرين لحظة تأسيسيَّة في إعادَةِ خلط أوراق السِّياسة. نجحت أو لم تنجح. حقَّقت هدفها أو انحرفت عَنهُ. ما هَمّ. الأَهمّ أنَّنا في لُبنان مُنذُها امام مشهديَّة جديدة في الفِعلِ السِّياسيّ إستُهِلَّ فيه تصويب مفاهيم، والسَّعيُ إلى تصويب مسارات.

7. القضيَّة اللُّبنانيَّة (2023)

تصويب المفاهيم والمسارات

إنّ الوقائِع الخطيرة التي ذكرنا فتحت الباب في الأشهُر بل حتّى السّنوات الأخيرة، فتحت الباب أمام نِقاشٍ في مسبّبات الأَزمة التي يواجِهها لُبنان، بالاستِناد إلى الإشكاليَّات التي قاربناها سابِقًا. هُناك من يَبحَثُ في لبنان كما في العالم العربيّ والمجتمع الدَّولي عن هل هي الأَزمَةُ التي يواجِهُها لبنان وشعبُهُ ناجِمةٌ عن خَلَلٍ في الدُّستور اللُّبنانيّ. أو هي متأتيَّةٌ من انحِرافٍ في سُلوك القِيادات السِّياسيَّة، أو من عبور الطَّوائف في انتِمائِها إلى ما وراء الحدود الوطنيَّة، هذا العُبُور الذي يُشكِّلُ سوءًا مُعادِلًا لذلك الذي تُنتِجُه الطَّائفيَّة السِّياسيَّة، أو هي ناتجة عن سوء حوكمةٍ حصرًا مع غياب للسياسات العامّة المستدامة.

يأتي في مقابل هذه التساؤلات طروحات ثلاثة. الطَّرحُ الأوَّل قائمٌ على أنَّ الحاجَةَ مُلِحَّة لعقد مؤتمرٍ تأسيسيّ جديد يُنتِجُ عقدًا اجتِماعيًا جديدًا بين مكوّناتِ الشَّعب اللُّبناني، وبالتَّالي يكون لُبنَان أمام تعديلٍ للتَّوازُنات التي نشأت بعد اتِّفاق الطَّائف (**1989**). الطَّرحُ الثاني قائمٌ في اعتِبار أنَّ صيغة "العيش معًا" قد فَشِلَت ويَجِبُ الانتِقال بسبب هذا الفَشَل إلى صيغة في الحُكم تبلُغ حدَّ الفدراليَّة أو الكونفدراليَّة. والطَّرحُ الثالِث يدعَمُ اقتِراحَ قِيام مؤتمر دوليّ يُناقِش القضيَّة اللُّبنانيَّة، إذ إنَّ ديناميَّة الحِوار الدَّاخليَّة بين اللُّبنانيِّين أثبتَت إخفاقَها، بفِعل تشويهها بالانتِهازيَّة والتّهويل بفوائض القوّة، مع ترهيب وترغيب على كلّ المستويات.

في الواقعِ لبنان لا يواجِهُ أزمة دستور. هذا التّأكيد لا يُعفِينا أبدًا من إعلان أنَّ في الدُّستور اللُّبناني بعضُ ثغرات أو التِباساتٍ يُقتضى مُعالجتُها، لكن يجب أن لا يُفهَم ذلك على اعتِبار أنَّ الدُّستور اللُّبناني يحتاجُ تعديلًا أو تغييرًا. إنَّ ما يجِبُ أن نقوم به يكمُن في تطبيقٍ متكامِلٍ وكرزمة واحدة لما ورد في اتّفاق الطّائف، سيَّما المادّة 95 منه التي تتَحدَّث عن إلغاء الطّائفيَّة، وإنشاء مجلس الشُّيوخ، وتطبيق اللّامركزيَّة الإداريَّة الموسَّعة، وبسط سيادة الدّولة اللّبنانيّة على كامِلِ أراضيها، مع حصر السّلاح بيد القِوى العسكريَّة والأمنيّة الشرعيَّة. وإنَّهُ لمن الثّابتِ بما لا يقبل أيّ جدل، أنَّ الشَّعب اللُّبناني هو ضحيَّةُ جريمة منَّظمة فَرَضت إختِلالًا في موازينِ القوى، ما قد عرَّض ويُعرِّضُ لبنان الرِّسالة لإنفِجارٍ إن بدأ الحديثُ عن أيّ عَقدٍ اجتِماعيّ جديد.

في موازاة ذلك فإنَّ لبنان لا يُواجِه أزمة في صيغة العيش معًا، إذ إنّ صيغة العيش معاً والحُكْم التشارُكيّ يشكِّلان خصوصيَّة لبنان الرّسالة، وإنّ إتّفاق الطّائف إقْتَرَح الإصلاحات البنيويّة التي أشرنا اليها أعلاه، والتي لو طُبِّقَت لكانت لتُجيبُ على كلّ مشاعر الإحباطِ المشروعة والإستِعلاء الإستقوائِيَّة اللّامشروعة، أو تِلك النَّزعات الانفصاليّة التي يعلن عنها البعض جهاراً.

أمّا في ما يعنى باقتراح قِيام مؤتمر دوليّ يناقش القضيّة اللّبنانيّة ومفاصل الحُلُول، أو انتِهاجُ مسارٍ تدويليّ للقضيَّة اللُّبنانيَّة، فهو مسارٌ قد يُساهِم الى حدٍّ ما في استعادة توازُن الحدّ الأدنى إلى موازين القِوى المختَلّ وطنيًّا، ما قد يُساعِدُ في التأسيس لحوارٍ وطنيّ مُثْمِر على أن تكون موضوعاتُه محدَّدة. وفي هذا السّياق فإنَّ عمل مجموعة الدّعم الدَّوليّة الخاصَّة بلبنان (**2013**) أو اللّجنة الخماسيّة الدّوليّة (**2022**) أساسيٌّ لتأدِيَة هذا الدّور المُبادِر لإعادة إحياء الرِّعاية الدَّوليّة الفاعلة للبنان عبر إنجاز اتّفاقٍ إنقاذيّ لبناني يتمحور حول مساراتٍ ثلاثة بنيويَّة.

أ ـ إستكمال تطبيق اتّفاق الطّائف

إنَّ الحاجة ملِّحة لانتِخاب رئيسٍ جمهوريّة إنقاذيّ وتشكيل حكومةٍ تكون مهمّتها الأولى والفوريّة إستكمال تطبيق البنود الإصلاحيَّة التي وردت في اتّفاق الطّائف، والتي منعت تطبيقها عن سابِقِ تصوُّرٍ وتصميم منذ العام (**1990**) قوى السُّلْطَة المتعاقبة التي رعتها وصاية غير لبنانيَّة سابقًا وتتحكَّم بها الآن قبضة حديديّة غير لبنانيَّة. وفي مقدّمة هذه الإصلاحات تطبيق المادَّة 95 من الدّستور التي تقوم على الغاء الطّائفيَّة السّياسيّة وبناء دولة المواطنة، وإنشاء مجلس شيوخ، وتطبيق اللّامركزيّة الإداريّة الموسّعة. وإنَّه لمن الضروريّ التنبّه إلى أنّ القرار المتعمّد لعدم تطبيق البنود الإصلاحيَّة التي أشرنا اليها حوَّل لبنان من نظام تشارُكيّ توافُقيّ إلى نظام تسودُه الفيتوات المتبادلة. وإنَّ عدم تطبيق هذه البنود الإصلاحيَّة لم يكن عَرَضيًّا، ويجب وضع حدّ للممارسات التي تفرِضُ هذا الواقع التّعطيليّ. إنّ إنجاز البنود الإصلاحيَّة هذه تُطمئِن العائلات الروحيَّة اللّبنانيّة، وتُعَقْلِن حَوْكَمة الشأن العامّ وإدارة الدَّولة، وتقود لبنان إلى دولة المواطنة.

ب - تطبيق قرارات الأمم المتحدة

إنّ القوى اللّبنانيّة الفاعِلَة معنيّة بتطبيق القرارات الصّادرة عن الأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة، وتحديداً القرارات **1559**، **1680**، **1701**، **2650** ما يُعيدُ لبنان إلى الشّرعيّة الدوليّة، والشّرعيّة العربيّة، ويؤمّن استعادة المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة الشّرعيّة الدستوريّة لسيادة الدولة على كامل أراضيها والحدود، ويُنْهي تسيُّب السّلاح غير الشرعيّ، وموبقات التهريب والتهرُّب. إنَّ تطبيق قرارات الأمم المتّحدة يؤمّن ضبط الحدود، ووقف تدخُّل أيّ كان في الصّراعات الإقليميّة، والعودة الى الدّيموقراطيّة، وتثبيت قيام دولة القانون والحقّ، إذ بدون ذلك يستحيل إستعادة الثِّقَة وإعادة إحياء العجلة الاقتصاديّة. دون استعادة الثّقة لا تعافي للاقتصاد ولا عدالة اجتماعيّة.

ج - تحقيق الحياد في إحترام للتعددية ضمن المواطنة

إنّ القوى الإقليميّة والدّوليّة معنيّة باستشعار أهميّة أنَّ لبنان سيّد، وتعدُّديّ، وحياديّ تستَقيمُ فيه دولة القانون بالمواطنة ما يُحقّقُ احترامًا لكرامة الإنسان والخير العامّ، من خلال حَوكمة سليمة، هكذا لبنان وَحدَهُ قادرٌ على استِعادَةِ الثّقَة. وإنَّ تعافي لبنان يَصُبُّ في مصلحة السَّلام والأمن الإقليمي والدَّولي. من هُنا أيضًا أهميَّة وَضعِ سياسة عامَّة مُتوازِنة لتأمين عَودَةٍ آمِنة للأَجئين السُّوريّين، وحلّ عادل للّاجئين الفلسطينيّين قائِم على القرار **194** القاضي بحق العودة، صونًا لكرامتهم وهوّيتهم الوطنيَّة، وتجنيبًا للبنان من مخاطر كيانيَّة ووجوديّة بَلَغَت حدّ تهديد هويّته.

إنَّ الحياد والتعدُّديَّة في دولة المواطنة يؤمّنان استِقرارًا ثابتًا ما يَسمَحُ للشَّعب اللُّبنانيّ باختبار نظام حوكمةٍ رشيدَة يُمكِنُ أن يكون نموذجًا لإدارةٍ سليمة للتنوّع في الشرق الأَوسَط والعالم العربي من اليمن إلى سوريا مرورًا بالعِراق.

8. القضيَّة اللّبنانيّة: ديناميّات الإنقاذ

إنَّ مُعَالجة المَعضلَة الأخلاقيَّة الدُّستوريَّة، والسَّياديَّة، والسّياسيَّة، والإداريَّة، يَفتَحُ الأُفق لتَنفيذ إصلاحات بنيويَّة وقطاعيَّة إقتِصاديَّة وماليَّة بالتَّعاون مع المؤسَّسات العربيَّة والدّوليّة، ما يضَع حدًّا للمأساة الاجتِماعيّة التي جرَّتها الأزمات المعقَّدة.

من هُنا، فإنّ أيّ مُبادَرَةٍ متكاملةٍ مماثِلة لتنفيذ ما أوردناه لا تتحقّق إلّا بانتخاب رئيس جمهوريّة إنقاذيّ سياديّ إصلاحيّ ما يُساعد في تدعيم الدّستور اللّبناني في مسار انطِلاقة المئويّة الثّانية لإنشاء دولة لبنان الكبير.

التَّاريخُ يُنصِفُ الحقيقة والحقّ. الإرادَةُ الوطنيَّة لإنقاذِ لبنان في ديناميَّة القِوى السِّياديَّة الإصلاحيَّة التغييريَّة، والقِوى المجتمعيَّة الحيَّة، والاغتِراب قائمة على مستوى إعلان النَّوايا، والتَّوافُق على المبادئ، لكن ثمَّة معطوبيَّة ما زالت قائمة في فاعليَّة تنسيق الجُهود. من هُنا أولويَّة إطلاق مسارِ تشكيلِ مَروحَةٍ واسِعَةٍ من التَّحالُفات بالاستِناد إلى رؤيَةٍ واضِحة للقضيَّة اللُّبنانيَّة في ما تواجِهُه من مخاطِر وجوديَّة، وتحدّيات دستوريَّة وسياديَّة واقتِصاديَّة واجتِماعيَّة وإداريَّة، وديبلوماسيَّة، كي لا تستحيلَ كُلّ هذه التحدّيات إنقِضاضًا على هويَّة لُبنان الحضاريَّة في اختِبارِها التَّاريخيّ.

الدّينامِيَّةُ الوطنيَّة تأخَّرت في مُلاقاةِ ديناميَّة الاغتِراب الواضِحة البصمات في قرارها استِكمال دعمِها صُمُود الشَّعب اللُّبنانيّ بمقوّماتِه الحياتيَّة، مع الانخِراط الفاعِل في مسار تشكيل منصَّاتٍ تنسيقيَّة تُناضِلُ في عَواصِم القرار باتّجاه تحرير لُبنان واستِعادَة الجمهوريَّة بقِيَم الحريَّة والتعدُّديَّة والعدالة، وفي أساسِ كُلِّ ذلك خيارُ بناءِ دولة المواطنة بتطبيق الدُّستور، وقرارات الأُمم المتَّحدة وجامعة الدُّول العربيَّة ذات الصِّلَة، والدَّفع باتّجاه تحييد لبنان عن الصِّراعات الإقليميَّة والدَّوليَّة تمهيدًا لإعلانِ حيادِه، وبالتَّالي الانخِراط في تنفيذ الإصلاحات البنيويَّة والقِطاعيَّة على كُلِّ المستويات. الإغتِرابُ اللُّبنانيّ باتَ معنيًّا بالشأن الوطنيّ من بوَّابَةِ المُسَاهمة في إعادَة تشكيل السُّلطة بالعمليَّة الدّيموقراطيَّة الانتِخابيَّة حَتمًا، لكن من بوَّابة فَهم طبيعة المواجهة على هويَّة لُبنان ودورِه الحضاريّ على المستويين الإقليمي والدَّوليّ.

تبقى الدّينامِيَّة العربيَّة–الدَّوليَّة، والتي إن يبدو واضِحًا أنَّها ثابِتَةٌ في دَعمِ الدّينامِيَّةِ الوطنيَّة الدَّاخليَّة وديناميّة الاغتِراب، لكنَّها لم تنطلِق حتَّى السَّاعة أبعَد من مواقِف مبدئيَّة من ناحِيَة، وهي تتعرَّض لاختِراقٍ مشبوه من الدّيبلوماسيَّة الفرنسيَّة من ناحِيَةٍ أُخرى، ما يقتضي تحرُّكًا لُبنانيًّا منهجيًّا تتلاقى فيها ديناميَّتا الدَّاخل والاغتِراب على تحديد منظومة القِيَم المشتركة أوَّلًا، والمصالِح المشتركة ثانِيًا، مع عُمقِ لبنان الحيويّ العربيّ، وشراكتِه الاستراتيجيَّة مع العالَم الحُرّ. الكُرسيّ الرَّسوليّ يَشكّلُ ضمانة أخلاقيَّة في هذا المسار الديبلوماسيّ، وتبسيطُ دورِه ينمُّ عن جَهلٍ بهذه الضمانة وفاعليَّتِها.

المعركة الأساس

في كُلِّ ما سَبَق يتوضَّحُ خِتامًا أنَّ المعركة الأَساس تتمثَّل في مستقبل الجمهوريَّة اللُّبنانيَّة بأمنها القوميّ وأمان شعبها الإنسانيّ على مدى المئة عامًا المُقبِلَة. هُنا تُمسِي الأزمة فُرصَة، والرُّقعة الجغرافيَّة بتعدُّديَّتِها مساحَةً نموذجيَّة للعيشِ معًا، بعيدًا عن الشُّموليّين والتفتيتيّين ذات الحِلفِ الموضوعيّ. ترسيخُ مَقولَة أنَّ أُفُق الإنقاذ مسدود، أو أنَّنا في قبضَةٍ شموليَّة فرضتها مُقايضاتُ المصالح، ليس سوى من قبيل البروباغندات. البروباغندات قاتِلة، وكُلُّ القِوى السِّياديَّة الإصلاحيَّة التغييريَّة معنيَّة بإستِمرار النِّضال دون هوادة. لُبنان الرِّسالة يستأهِلُ. العَمَلُ تراكميّ. هُنا بيتُ القصيد. حمى الله لبنان.

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت - شارع اللنبي - مبنى المرفأ 136
الطابق الرابع - بيروت - لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
خلوي: 797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the “Civic Influence Hub” (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني" ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.